

## الذرة والسياسة والحرب

للأستاذ عمر حليق

في المعرك الغربي جدل حول خطورة القنبلة الذرية كسلاح فاصل وعن الدور السياسي والحربي الذي ستلعبه في مستقبل العالم فهناك من يعتقد بأن القنابل الذرية التي يملكها ويفتجها حلفاء الغرب كافية لأن تقضي على الكيان السوفييتي وآلة حربية في فترة من الصراع المسلح قصيرة الأمد؛ وأنه لا يمكن أن توجد أسلحة دفاعية ضد هذا السلاح الجهنمي .

ويستند أصحاب هذا الاتجاه إلى اختيار اليابان؛ فهذا النوع من التدمير الجهنمي الذي عاها مدينتي هيروشيما ونيجاساكي شاهد حي على تحميلاتهم وتجلياتهم وهي تتعرض إلى التواحي الفنية في مقبول القنبلة الذرية وإنتاجها . وعلى رأس أنصار هذا الرأي العالم المعروف البرت إينشتين .

وأصحاب الرأي الثاني متحفظون في نظرهم إلى سياسة القنبلة الذرية؛ فهم لا يرون في مقبولها هذا الهول العظيم الذي يتصوره الرأي العام العالمي . ومن أبرز أصحاب هذا الرأي العالم البريطاني الشهير البرفسور بلاكيت . P. M. S. Blackett وهو متخصص في شؤون القرة، وقد نال مؤخرًا جائزة نوبل للعلوم الطبيعية، كما أنه أصدر مؤخرًا كتابًا ضمنه آراءه بصدده سياسة القنبلة الذرية، فأثار ضجة في المملكة المتحدة في الأوساط العالمية إجمالاً، وضرب بذلك مثلاً على مكانة السلم وحرية الرأي في ظل الديمقراطية، إذ أن استنتاجاته وتحليلاته تخالف الرأي الرسمي للحكومة البريطانية ولكنها مع ذلك لم تفرض سبيله ولم تنفر من الاستفادة بتجربته العلمية .

ولنعد إلى عرض غروي هذا التليل الذي لا يميل إلى تطيق

وشرقان الجماعة . ولولا أن بيني وبينك ثالثاً يحمر ويقت ، لينت الأسباب ، وعينت الحوادث ، وسميت الأشخاص ؛ ولكني كضفدع الشاعر التي يقول فيها :

قلت الضفدع فولا ردّدته الحكاه  
في في ماء ، وعلل به طاق من في فيه ماء ؟  
احمضين ، مزيات

أمل كبير على القنبلة الذرية كسلاح سريع الفصل في حرب المستقبل . فهو يقرر أول ما يقرر أن تقطة الضعف الرئيسية في القنبلة الذرية كونها لا تختلف عن القنابل الجوية الأخرى إلا بتدميرها عدداً أكبر من المنشآت والأفوس، وأنها لا تستدعي تنبيراً جوهرياً في الخطط العسكرية التقليدية من حرب المشاة والأساطيل والطائرات ، وأن حرب المستقبل لا مفر لها من اعتبار هذه الخطط العسكرية للنصر العسكري ، فقد بلغ ما أقتته أساطيل الحلفاء الجوية على ألمانيا في الحرب المنصرمة مليوناً وثلاث المليون من أطنان التفجرات ، ومع ذلك فإن تقرير وزارة الحربية الأمريكية يقول بأن إنتاج ألمانيا الصناعي كان في سنة ١٩٤٤ ( بعد أربع سنوات من ابتداء الحرب ) أكثر منه في مطلعها سنة ١٩٣٩ . وهذا التقرير الأمريكي الرسمي يعترف صراحة بأن خسران ألمانيا واليابان للحرب كان بسبب فقدان الآؤونة من الأتذية والواد الخام لا بسبب التدمير الجوي — فإن مصانع الحرب في هيروشيما ونيجاساكي لم تدمرها القنابل الذرية لأنها كانت في الضواحي ، وأنه لو تمسنى اليابانيين استعمال ملاحج . وابقه حصينة لسكانت إسامتهم في الأفض أخذ . فقد كان السلم يجمل آتند مقبول القنبلة الذرية فلم يحتما لها بملاحج . واستعداد وقائق يتناسب وخطورتها . ويقول أصحاب هذا التليل استناداً إلى معرفة فنية بإنتاج القنابل الذرية أن هذا الإنتاج في الهول التي غلكت سرسنمه محدود ، وأنها لا تستطيع توفير قنابل كافية لتدمير جميع المدن ومراكز الإنتاج الصناعي المادى قبل مضى سنوات عديدة .

والناقدون لهذا التليل يشيرون إلى أن خبراء القنابل الذرية لدى حلفاء الغرب يستمدون على ضربة خاطفة على عصب الإنتاج لدى العدو بشكل لا يستطيع معه استرداد رباطة جأشه وتربيم الحروب والحرب دائرة . وهناك من خبراء القرة من يعتقد بأن الأنجلوسكسون لا يستطيعون في ظروف السلم إنتاج أكثر من ١٠٠٠ قنبلة في السنة ، وهم يقدرون كذلك — ولا يفهم عن مصادر هذا التقدير إلا أنها تستند إلى معرفة تكنولوجية — إن روسيا لن تستطيع إنتاج أول قنبلة ذرية قبل عام ١٩٥٣ . وهذا التصور في السابق يهي حلفاء الغرب ذخيرة ٤٠٠٠ قنبلة ، وهذا التفوق في الإنتاج يمهد للدعوة في بعض أوساط الحلفاء لانتهاء الكيان السوفييتي في أقرب فرصة ، وللخلاف على مراقبة الإنتاج الذي بين الهول الكبرى معاً تليلات أخرى سياسية واقتصادية

والقول بأن أمريكا تتحكم متمدة ومخادعة في الإنتاج الذرى لتحفظ كيانها وتدفقها الصناعى من الانقلاب الثورى الذرى الخطير الموائب قول خاطئ . فان الطاقة الذرية قد ولدت وهى الآن - لأسباب فنية - قيد الإنتاج البطيء ، ولكنها ستتم إن أجلا أو عاجلا فليس من المنطق أن تنهم الولايات المتحدة بالأنانية والوقوف في وجه التقدم الحضرى فإن طبيعة العملية الأمريكية وأجهزاتها وخصائصها تتوخى تنمية التقدم الآلى كما تشهد بذلك الحضارة الأمريكية الحالية .

\* \* \*

وإذا تركنا هذه التحليلات ورجعنا إلى المسلك الرسمى الذى سلكه حلفاء الغرب في لجنة الطاقة الذرية التابعة لهيئة الأمم والتي تجتمع الآن في لايبك سكس للمرة المناسبة عشرة وجدناه يتأرجح بين ثلاثة حلول :

واحد منها سلبى ، فالشروع الأمريكى إذا لم يؤخذ بمخاطره<sup>(١)</sup> فإنه يمنع المعلومات الحيوية متعاً باناً عن الدول الأخرى .

والثانى إيجابى إلى حد ما رضيت بواسطته الولايات المتحدة مساعدة أعضاء هيئة الأمم في توفير الإنتاج الذرى بالقدر الذى تحتاج إليه هذه الدول في صناعاتها السلمية . فبذلك تظل واشنطن السيدة الأولى في مجال التفوق الذرى .

والثالث بريطانى تسرده مسحة المخرج اللبى الذى عرفت به الدبلوماسية البريطانية . فهو يقول إن الخلاف في جوهره خلاف على التقه ، وهو يقر للشروع الأمريكى في أصوله ، ولكنه يطلب تقرر الثقة المتبادلة في العلاقات الدولية قبل التنفيذ بالالتزامات الخطيرة .

هذه الأزمة في الثقة هي عقدة العقد في العلاقات الدولية ، لأنها تستند إلى تباين في الميادين والأهداف والسبل . وجميع الحلول التي قدمت ليست سوى محاولات دبلوماسية اللفة مبطنة المقاصد تحاول أن تخرج من المأزق فتتفق الوقت والجهد في الجدل المقيم ، فذره الرمد في عيون الرأي العام العالى وتستر به استعداداتها للمعركة الفاصلة .

( نيويورك )

عمر حليس

(١) راجع بحث للكاتب عن الخلاف على التقنية الذرية في عدد سابق في الرسالة .

فالبروفسور بلاكيت المذكور مثلا يستفد - ويردد بذلك ما يشتكي منه السوفيات - بأن عناد الولايات المتحدة في وضع معلوماتها عن الإنتاج الذرى للخدمة الاجتماعية المالية يعود إلى أنانية محضة من جانب الأمريكان ، فإن الكيان الصناعى والعمرائى في بلاد الم سام مثبت على أساس الوفود البترول والكهربائى ؛ فإذا عم استعمال الطاقة الذرية ، فان ملك البترول والتوليد الكهربائى وأنت نوع ونوع من المنتجات الصناعية المتفرعة منها سيتضررون ضرراً خطيراً يقلب بعض أوجه النظام الاقتصادى رأساً على عقب ؛ فلا غرابة أن يجاهد واشنطنون ومن ورائها ملك البترول والكهرباء في سبيل الاحتفاظ بالإنتاج الذرى ضمن نطاق مقيد يراعى فيه مصلحة النظام الاقتصادى الحالى في أمريكا .

وفوق ذلك فان في اطلاق روسيا على سر الإنتاج الثرى وتوفير المواد الخام والمساعدة الفنية لمو خطر على تفوق أمريكا الصناعى الفريد . فان الاقتصاد الأوجه وسيطرة الدولة على الإنتاج الصناعى في الاتحاد السوفياتى قد يحقق نعمم الطاقة الذرية في أقصر وقت على النحو الذى يمشاء ملك الصناعة والمال في الولايات المتحدة ، إذ أن ذلك يحقق في الاتحاد السوفياتى تطور الحياة الصناعى والاقتصادية على نوع هائل وخطير يضع الولايات المتحدة في مرتبة ثانوية في الحضارة المعاصرة والسيادة العالمية . ويقول أصحاب هذا التعليل الاقتصادى - السياسى : إن مشروع الولايات المتحدة لمراقبة الطاقة الذرية المروض على هيئة الأمم المتحدة لا يتوخى صادقاً إشراك الدول الأخرى في سر الإنتاج الذرى ، ولكنه يرمى إلى التعرف على مراكز التجارب الذرية في الاتحاد السوفياتى متخطياً بذلك الستار الروسى الحديدى عن طريق لجنة مراقبة الأمم المتحدة .

هذه هي وجهة النظر الروسية بصدد مراقبة الذرة .

ويجب خصوم هذا الرأى مشيرين إلى أن روسيا غنية بالمواد الخام من الفحم والبترول ، وأن قوتها الكهربائىة المولدة أضخم قوة في العالم على الإطلاق ، وأنها إن تستطيم بأى حال من الأحوال أن تنتج الطاقة الذرية على نطاق واسع قبل مضى ربع قرن على أقل تقدير ؛ ولذلك كان خيراً لها أن تنشط لاستغلال خيراتها بغير الطاقة الذرية .